جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة التشغيل في الجزائر

دراسة تقويمية لجهاز أونساج

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر العلوم السياسية – تخصص سياسة عامة –

*من إعداد الطلبة :

صولة سمير

حاجي مصباح

تحت إشراف الأستاذ :

محمد البشير الأعور

لجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
	حمة لخضر الوادي	رئيسا
محمد البشير الأعور	حمة لخضر الوادي	مشرفا و مقررا
	حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020 م

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا العمل المتواضع و الذي نتمنى أن يكون في المستوى نسأله المزيد من التوفيق ، نتوجه بأسمى عبارات الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذ المشرف " محمد البشير الأعور " و الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل و كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون فلهم منا كل الشكر و التقدير.

إهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى " و بالوالدين إحسانا " الوالدين الأعزاء الذي بفضل الله تعالى و بفضلهما وصلنا إلى ما نحن عليه

إلى من عشت و تربيت معهم إخوتي الإعزاء و إلى كل العائلة الكريمة إلى كل الأهل و الأقارب إلى كل من حمل لنا ذرة محبة في قلبه

إلى كل أصدقاء الدراسة إلى كل من كان لنا سندا لنا

إلى كل من علمني حرف أساتذتي الكرام

سمير / مصباح

خطة الدراسة :

مقدمة عامة

الفصل الاول : سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول :مفهوم سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الثاني : أهداف سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الثالث :تاريخ سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الرابع :آليات سياسة التشغيل في الجزائر.

الفصل الثاني : دراسة تقويميةللوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " أونساج ".

المبحث الأول :محتوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج ".

المبحث الثاني :الصيغ المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج ".

المبحثالثالث :الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج "

المبحث الرابع :تقييم وكالة أونساج على أرض الواقع .

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة عامة

تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه إقتصاديات الدول و توازنها نظرا لما تخلفه من آثار إقتصاديةو إجتماعية و من بين هذه الدول نجد أن البلدان المتخلفة و النامية أكثر تأثيرا بهذه الظاهرة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها و هو ما دفعها لتكثيف جهودها و مساعيها لمحاربة هذه الظاهرةو إيجاد سبل و إستيراتيجيات تمكنها من التخلص منها و تحقيق التنمية الاقتصادية و على غرار العديد من الدول عرفت الجزائر تغييرات و تحولات إقتصادية و إجتماعيةنتيجة للأزمة الاقتصادية التي عاشتها في أواخر الثمانيناتم من القرن الماضي فقد كان الهدف منها وضع حد للنهج الإشتراكي و التوجه نحو تبني النظام الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية و من أجل ذلك شرعت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مناخ الإستثمار و تشجيع القطاع الخاص،حيث كانت سياسات التشغيل دوما ولا زالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر بإعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسيلة للمواطن و لا يتأتى إلا بفرص عمل لكل القادرين على العمل و الباحثين عنه و وضع البرامج و الآليات الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات و معاهد التكوين المختلفة ، و الهادفة إلى محاربة البطالة من مقاربة إقتصادية و دعم الإستثمار الإنتاجي المولد لمناصب شغل ، فسياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية و الهيكلية الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات و البرامج و المخططات.

و من بين هذه الآليات نجد إستراتيجية القرض المصغر التي تعتبر برنامجا لمحاربة الهشاشة و الأوضاع المتردية داخل الطبقات الاجتماعية و تحسين مستواها المعيشي فهو موجه للأشخاص العاطلين عن العمل و يسمح للفئات المحرومة في المجتمع لخلق نشاطهم الخاص و إنشاء مؤسساتهم و مشاريعهم المصغرة فالدولة بذلك تهدف من ناحية إلى خلق مناصب شغل و فتح المجال أمام القطاع الخاص و من ناحية أخرى تنشيط الاقتصاد الوطني و المحلي ، و لهذا الغرض قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الهياكل القادرة على تجسيد سياسة القرض المصغر و منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " أونساج " و التي خصصتها الدولة لترقية و نشر الفكر المقاولاتي و تشكل أحد القنوات الموجهة لإمتصاصظاهرة البطالة ، حيث تعمل للوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح الشباب و إدماجهم في الحياة العملية من خلال تشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة كل هذا بهدف النهوض بقطاع التشغيل و ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية و إنعاش الاقتصاد الوطني .

- **الإشكالية**:يعد التشغيل أحد الإنشغالات الأساسية للسلطات العمومية الجزائرية نظرا للمساهمة الفعالة في الثروة الوطنية و دور التشغيل في تخفيض نسبة الفقر و الإندماج و التألق الفردي فالجزائر تعتمد مثل أغلبية الدول النامية على آلية تقديم القرض لمواجهة مشكلة البطالة و ما تخلفه من تأثيرات على الاقتصاد الوطني و تهميش و إقصاء للشباب و قصد توفير الظروف اللازمة للشباب لضمان الأهداف المرجوة تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

الشباب و التي تهدف لإمتصاص ظاهرة البطالة من خلال دعم شرائح واسعة من الشباب بتقديم قروض مصغرة لهم قصد مساعدتهم على إنشاء مشاريعهم.

إنطلاقا مما سبق فإن إشكالية الدراسة تقوم على التساؤل الرئيسي التالي :

– ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إمتصاص ظاهرة البطالة ؟

و من خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات التالية :

– ما هو واقع سياسات التشغيل في الجزائر؟

– ما هي الإجراءات المعتمدة من طرف الدولة للتقليص من البطالة .

–ما محتوى و صيغ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟

–هل تمكنت الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الوكالة من توفير فرص عمل و إمتصاص البطالة ؟

- **الفرضيات:**

– تعتمد سياسة التشغيل في الجزائر على مجموعة من البرامج و الآليات حيث تقوم هذه الأخيرة بترقية الشغل.

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أكثر و أهم آلية يتوجه اليها الشباب .

- مبررات إختيار الموضوع :

–الدور الهام الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل .

– إهتمام الدولة بدعم الشباب لانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–معرفة المراحل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **أهمية الموضوع :**

– أهمية موضوع سياسات التشغيل في الجزائر من حيث محاولة الدولة لايجاد سياسات تقضي على البطالة .

-أهمية الموضوع من خلال الزيادة في معدل البطالة و آثارها على إقتصاديات الدولة.

– إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع المصغرة للشباب.

– إبراز ما بذلته الدولة الجزائرية من جهد للإهتمام بفئة الشباب.

– محاولة الدولة إيجاد آليات للقضاء و التقليص من البطالة .

- **أهداف الدراسة :**

– التعرف على واقع سياسات التشغيل في الجزائر.

– البحث في أهمية وكالة أونساج كآلية لإمتصاص البطالة في الجزائر.

– تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال تقديم إحصائيات و أرقام.

– إبراز آلية من آليات التشغيل في الجزائر و هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و المقالات الأكاديمية التي أجريت على التشغيل و كذا حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " أونساج " و منها :

– تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رسالة أكاديمية مقدمة لنيل شهادة ماجستير بجامعة ورقلة للأستاذ " محمد قوجيل " و هي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إيطار فرع ورقلة.

– آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية 2018/2017.

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل " دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي من إعداد " رابح الحاجة خيرة " قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم ، السنة الجامعية 2018/2017.

- **منهج الدراسة :**

للإجابة على إشكالية البحث و التحقق من فرضيات البحث و للتمكن من الوصول إلى نتائج حول الموضوع سنتبع منهجا وصفيا تحليليا من خلال معالجتنا لواقع السياسة التشغيلية في الجزائر و آليات هذه الأخيرة .

كما سنعتمد على منهج دراسة الحالةفي الجانب التطبيقي للدراسة و ذلك من خلال جمع البيانات و المعلومات حول الوكالة و تحليلها فمنهج دراسة الحالة أسلوب يساعدنا على جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة دراستنا للوصول إلى تقييمات و إستنتاجات حول دراستنا كما سنستعين بمختلف التقارير و الإحصائيات خاصة تلك التي يقدمها الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **صعوبات الدراسة :**

–صعوبة الحصول على الإحصائيات من فروع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

–التضارب بين أرقام بعض الإحصائيات.

- **هيكل الدراسة :**

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار لذا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين و هما :

الفصل الأول : إهتم بالجانب النظري و هو يتكلم عن تعريف و أهمية وأهدافو تاريخ سياسة التشغيل في الجزائر مع إبراز آليات السياسة التشغيلية في الجزائر.

أما الفصل الثاني : فقد خصص لدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال المبحث الأول الذي نتطرق فيه إلى محتوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث ، أما المبحث الثاني سيخصص الاعانات الممنوحة في إيطار الوكالة الوطنية لدعمتشغيل الشباب من خلال التعرف أما المبحث الثالث فخصص لصيغ الوكالة .

و في الأخير أعد المبحث الرابع للتعرض لتقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و دورها في إمتصاص البطالة من خلال مساهمتها في إنشاء المؤسسات و حصيلتها فيتوفير مناصب الشغل و إنشاء مؤسسات.

الفصل الأول:

سياسة التشغيل في الجزائر

الفصل الأول : سياسة التشغيل في الجزائر

من أجل التقليل من حدة ظاهرة البطالة تعمل الأجهزة الحكومية في الجزائر على وضع سياسات تشغيل ، هذه الأخيرة هي من المفاهيم التي تندرج في إيطار البرامج التنموية لأي بلد حيث أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات القطاعية من أجل تنمية فرص العمل نموا يتناسق كما و كيفا مع نختلف مناطق و قطاعات الاقتصاد الوطني ، أين يعد العمل اللائق مؤشرا على فعالية سياسة التشغيل المنتهجة في بلد ما ، حيث تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير و الآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل إستحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة و تمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة ، فلقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية و نصف تشكل الإنشغال الأول لدى السلطات العمومية و يرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع مستويات البطالة خاصة منها البطالة ما بين الشباب من حاملي الشهادات و مواجهة لهذا الوضع تم إعتماد حزمة من الإجراءات و إرساء عدد من الآليات تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل و خاصة تشغيل الشباب و سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مقهوم و اهداف وتاريخ و آليات سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول : تعريف سياسة التشغيل

هناك عدة تعاريف لسياسات التشغيل حيث أخذنا تعريفين إثنين و هما :

1- سياسة التشغيل هي :

" جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل"[1] .

يعطي هذاالتعريف مجالامحدودا لسياسات التشغيل،فهويجعل منهاسياسات خاصةبسوق العمل فحسب،فهي حسبه لاتتعداه لتشمل باقي الأسواق الأخرى،بتعبيرآخر لتشمل السوق الاقتصادي ككل بمافيه سوق العمل.

2- سياسة التشغيل هي :

عبارة عن مجموعة من الاجراءات تصمم و تطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي انها تندرج ضمن كل من الاقتصاد الكلي و من السياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق و يكون الهدف من هاته الاجراءات ان تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل [2].

يعطي هدا المفهوم مجالا اوسع لسياسات التشغيل فهي حسبها لاتندرج فقط في الاجراءات و التدابير التي تتخد و تنفد على مستوى سوق العمل بل تتعداها لتشمل الاجراءات و التدابير التي تتخد و تنفد على مستوى سوق الاقتصاد ككل

المبحث الثاني : أهداف سياسة التشغيل في الجزائر

- تحسين و تعزيز آليات الوساطة في سوق العمل .

- تنمية ثقافة المقاولة .

-تحسين و عصرنة سوق العمل ترقية تشغيل الشباب .

-ترقية تشغيل الشباب .

---

[1]- Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL," **Economie du Travail**", Armand colin, Paris, **1990**, p **123**

[2]- مدني بن شهرة، " **الإصلاحالاقتصاديوسياسةالتشغيل :التجربةالجزائرية**"،دارالحامدللنشروالتوزيع،عمان -الأردن،**2008**،ص 164 .

-مكافحة البطالة.

-امتصاص احتجاج فئات عريضة من الشعب .

-ترقية التكوين التاهيلي بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل .

-توفير منحة نقدية تعين العاطلين عن العمل .

-تكييف مخرجات التعليم و التكوين مع متطلبات سوق العمل .

- ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل بإتجاه المؤسسات .

-تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لا سيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق .

- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل [1].

المبحث الثالث :تاريخ سياسة التشغيل في الجزائر

1-المرحلة الأولى 1962-1980

أ) **مرحلة التسيير الذاتي** :أثناء الإستقلال الجزائري سنة 1962 أدى ذلك إلى مغادرة حوالي 900 ألف فرنسي في الجزائر مما ترك مناصب شغل آنذاك ،و الجزائر لم تتحكم إلا على 300000 إطار موظف و عامل مؤهل ، فالشيء الملفت للإنتباه أن معدل البطالة غداة الإستقلالكان يقدر ب 33% من السكان النشطين إلى جانب مغادرة العديد من الجزائريين الوطن متجهين نحو فرنسا ، و منه فإن هذه الوضعية لم تسمح للجزائر بالتركيز أساسا على التشغيل ، فالقطاع الذي إهتم بذلك هو القطاع المسير ذاتيا بما فيها الصناعي و الزراعي ،في الفترة التي تراوحت بين (1962 – 1965) إستطاع هذا القطاع أن يمتص حوالي 200000 منهم و حوالي 65000 دائمين في الزراعة ، و خارج القطاع المسير ذاتيا كالقطاع الزراعي الذي تميز أساسا بتشغيل حوالي 980000 عامل منهم حوالي 170000 عامل دائم[2].

---

[1]-نور الدين حامدة ، صباح غربي ، **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر** ، بسكرة : الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، 2011 ، ص 70 .

[2]-أحمد هني ، **إقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 22

ب) مرحلة التسيير الإشتراكي : "الحفاظ على نفس الأهداف الإشتراكية و الإعتماد على الواقعية"

من مميزات سياسة التشغيل في هذه المرحلة هو تسجيل المخطط الأول للتنمية 1967- 1969 إنخفاض حجم توفير فرص العمل إلى أقل معدلات الزيادة الديمغرافية للسكان التي بلغت 1964 حوالي 4 % سنويا الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم البطالة نظرا لعدم كفاية فرصالعمل المتوفرة في إستيعاب جميع الأفراد القوى العاملة الداخلية في سوق العمل ناهيك عن القوى العاطلة عن العمل مسبقا.

لقد إستهدف هذا المخطط محاولة بناء قاعدة مادية للإنطلاق من الأعمال الكبرى للتنمية لذلك لم يوجه إهتماما كبيرا لتكوين القوى العاملة حيث أنه فتح المجال أمام خلق فرص عمل جديدة ساهمت إلى حد كبير في التخفيض من حدة البطالة الموروثة في العهد السابق ، و عليه فإن الإستثمارات المخططة قد سمحت في إيجاد ما يزيد عن 100000 فرصة عمل جديدة .

فإذا كان المخطط الثلاثي قد شكل البداية الأولية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر ، فإنه من الممكن من تحسين أداء التخطيط و شجعها على توزيع البرامج الإستثمارية و منها خلق مناصب شغل ، و توسيع نطاقها في المخطط الرباعي 1970-1973 ، و الذي يؤكد على نقطتين [1].

الأولى : و التي تؤكد على تقوية و دعم بناء الاقتصاد الإشتراكي و تعزيز الإستقلالالاقتصادي للبلاد

الثانية : و هي التي تسجلها مقدمة المخطط على ما تؤكد من أن هذا التغيير العميق المنطلق ، فإن إستراتيجيتنا تجعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

كما تميز المخطط 1974-1977 إحداث 450000 وظيفة غير زراعية خلال الفترة التي غطاها المخطط بمعدل نمو سنوي 8,3 بالمائة حيث تساهم الصناعة 19%و البناء و الأشغال العامة 30% و الخدمات و التجارة و النقل 23 % و عليه فإن سياسة هذا المخطط قامت على عاملين رئيسيين هما :

- توسيع فرص التشغيل بحيث يبين معدل النمو السنوي لمناصب الشغل يقدرب8%.

- أن تكون فرص التشغيل في القطاعات المنتجة يتطلب تطوير كمستوى الخدمات و من هنا تتاح فرص العمل في المجالات الغير منتجة.

---

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 160-161

2-المرحلة الثانية 1980-1990

أ)- مرحلة إعادة الهيكلة :قامت السلطات إعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع سنة 1982 و هكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت كبرى و تقرر تقسيم إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسيا و أسهل إدارة و أكثر تخصصا.

أما بالنسبة لسياسة التشغيل خلال هذه الفترة فإن برنامج تشغيل الشباب سنة 1998 ، و قد وضع هذا البرنامج لتجاوز العقبات التيتصادف الشباب يوميا بالمؤسسات و مكاتب الشغل التي لا نجد حلا للطلبات الكثيرة و القادمة بإستمرار.

و نلاحظ أن الحكومة قامت بإستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن إستغلال إلى جانب إتخاذ جملة من الإجراءات الخاصة :

* إنعاش الاقتصاد الوطني بإستغلال طاقاته الإنتاجية .

* الاهتمام بالإستثمارات المنتجة للشباب العاطل في مجال الدراسات ، التعمير ، تركيب الهندسة المعمارية المدنية.

* وضع سياسة فعالة للقروض تسمح بالمبادرات و إستغلال الكفاءات .

و يشتمل هذا البرنامج على محورين أساسيين ، و يتعلق الأول بتوفير مناصب الشغل للشباب و الثاني خاص بوضع شريحة من الشباب العاطل في مراكز لتهيئتهم للحياة العملية حيث يتضمن هذا البرنامج :

*إنشاء نشاطات حرفيةوإحداث مناصب شغل جديدة مدفوعة الأجر[1] .

ب)- حالة التشغيل بعد إعادة الهيكلة :

تميز تطور الشغل خلال النصف الثاني من الثمانينات الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني بجملة من العوامل تضافرت مع عناصر الظرف الخارجي ، نقصد هنا الصدمة البترولية عام 1986 التي أدت إلى إنخفاض كبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة إنخفاض أسعار النفط ، و بالتالي تفاقمت المشاكل ، و تناقصت الإستثمارات و تأثرت مستويات التشغيل ، و كان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير و السياسات المتبعة في السابق ، حيث شرعت في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الإستثمار الوطني الخاص ، إصدار قوانين تكرس إستقلالية المؤسسة العمومية).

---

[1]- أحمد هني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ، 30

أدى تراجع الإستثمارات في نهاية الثمانينات إلى إنخفاض معدلات التشغيل حيث إنتقلت من 84.5% عام 1985 إلى78.5% عام 1990 ، بالإضافة إلى الصعوبات التي عرفتها ميزانية الدولة و إنخفاض التموين الصناعي ، و بالتالي ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات لتبدأ أولى إجراءات تسريح العمال في مطلع التسعينات.

3- المرحلة الثالثة 1990-2014

أ)- التشغيل في مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق :

تميزت بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق ، و قد عرفت وضعية الشغل تفاقم مشاكل كبيرة حيث إنخفظت معدلات التشغيل إلى 70.2%عام 2000 بعدما كانت 78.3%عام 1990 فأكدت ترسيخ إنكماشإقتصادي من خلال إنخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة في القطاع العمومي المنتج ، و تطور القطاع غير الرسمي و كذا إتساع رقعة البطالة .

خلال النصف الأول من عقد التسعينات تم إنشاء 50000 منصب شغل سنويا فقط (بإستثناء الشغل غير الرسمي) و تأثرت أهم القطاعات المنتجة بالإنكماش الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية ، في ظل سياق مماثل عرف القطاع غير الرسمي للشغل توسعا سريعا ، فمع نهاية 1992 قدر عدد العاملين في القطاع غير الرسمي خارج ميدان الفلاحة بمليون شخص ، أي ما يعادل 17% من مجموع السكان المشتغلين غير التابعين لقطاع الفلاحة و هم يتمركزون في المؤسسات الصغيرة غير المصرح بها ،و الشغل داخل البيوت و في ميدان التجارة.

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات شرع في تطبيق برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي الذي أدى إلى تحسن الاقتصاد شيئا فشيئا لكن مع ذلك تدهورت القدرة الشرائية للأسرة و تفاقمت البطالة[1] .

* من الأهداف الأساسية لفترة ما بعد الإستقلال هو تحقيق التشغيل الكامل بإنتهاج سياسة المخططات التنموية و الإعتماد على إستراتيجية التنمية المخططة التي شرع في تطبيقها إبتداءا من سنة 1967 ، حيث ركزت على سياسة التصنيع على أساس الإستثمار المكثف ، هذا لغرض توفير فرص عمل متزايدة و الجدول الموالي يوضح تطورات معدلات التشغيل خلال الفترة 1967-2004.

---

[1]- شلالي فارس ،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 -2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005 ،ص89-90

تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1977-2004

السنوات	معدلات التشغيل
1977	79.7
1979	80.8
1980	81.1
1984	82.6
1985	84.5
1989	7909
1990	78.3
1992	78.8
1994	75.7
1998	71.9
1999	70.8
2000	70.2
2001	72.7
2003	76.3
2004	82.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال تفحصنا لهذه الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن معدلات التشغيل في الجزائر قد مرت بثلاثة مراحل :

* فترة ما قبل 1985: التي عرفت تطور معدل التشغيل نحو الإرتفاع.

* فترة ما بين 1985 – 2000 : التي تميزت بميل معدلات التشغيل نحو الإنخفاض.

* فترة ما بين 2000 – 2004 : التي عرفت تحسن معدلات التشغيل نحو الإرتفاع.

ب) –التشغيل خلال الفترة 2001–2014 :

– برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 : هو برنامج مهم و ضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر ب 525 مليار دج أي 7.7 مليار دولار [1].

[1]–**التقدم في مجال التنمية** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، الجزائر المغرب تونس ، السداسي الثاني 2004 ، ص 263–271

موزعة على أربع سنوات 2001-2004 ، و يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية ، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى و تهيأ الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة لمباشرة شراكتها مع الإتحاد الأوروبي و إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة ، و القضاء على الفقر و التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى ، و كان البرنامج يهدف إلى ثلاثة محاور أساسية :

* الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

* تحديث البنية الأساسية للإقتصاد الوطني و بالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الإستثمار الأجنبي .

* توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة [1].

جدول رقم 02 : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) :

سنوات القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	=	=	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ، ص 87

إن الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، و هذا ما يدل على حزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل ، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، هذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي ، أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا 12.4 % من إجمالي المبلغ ، فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي ب 8.6 % من إجمالي المبلغ وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات .حيث ساهم هذا المخطط بإمتصاص البطالة بحيث منذ إنطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت.

[1]- غرزي سليمة ، **دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2008 ، ص 127

و قد إستفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 و هذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة و المقدرة ب 713150 و بالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافهو بزيادة قدرها 38662 منصب شغل [1].

– سياسة دعم النمو و إنعكاساتها على مستوى التشغيل :

و هي آلة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي و الهدف منه وضع أكبر عدد ممكن من الإستثمارات المحلية و الأجنبية لتسريع وتيرة النمو و بالتالي تقليص البطالة و تضييق فجوة النمو.

جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الإزدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، و يجدر بالذكر بأن آثار برنامج دعم النمو على مستوى التشغيل يمكن ذكرها من خلال الإلتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج حيث يسعى هذا البرنامج إلى ربح رهانين أساسيين و يتعلق الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة الفترة الممتدة إلى غاية 2009 ، أما الثاني فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9 %خلال الفترة (2010-2013) و ذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة البرنامج و يتوزع مليوني منصب بالكيفية التالية :

* مليون منصب شغل بواسطة العاملين الإقتصاديين و الشغل العمومي .

*مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتصلب التشغيل المكثف لليد العاملة و قد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح إنشاء مؤسسات الشغل.

و رصد له 4200 ، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار ، مما نتج عنه تراكم إحتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها ، كانت أهداف هذا البرنامج ترمي إلى تدعيم النمو و تحقيق التنمية[2].

---

[1]- سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2009 ، ص 69.

[2]- عبد المجيد قدري ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003ص 31

جدول يبين مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2002-2009)

القطاعات	المبالغ بالملايير	النسبة بالمائة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	150.00	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	10.15	% 8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	4.0	%48
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50.0	% 1.1
المجموع	4202.7	% 100

المصدر : نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ، أفريل2005.

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج ، و زرع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن ، التربية ، مشاريع التنمية المحلية ، التعليم العالي ، يحتل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5% من إجمالي البرنامج و يأتي قطاع النقل في صدر إهتمامات هذا البرنامج و يليه قطاع الأشغال العمومية ، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن خمس قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة ، الصناعة ، الصيد البحري ، ترقية الإستثمار ، السياحة ، ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية و الهدف منه تحسين الخدمة العمومية ، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الإتصال فكان يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية .

ساهم برنامج دعم النمو في إنشاء 122000 منصب شغل إلى غاية سنة 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62 % من المناصب المستحدثة ، بمعدل 400000 منصب عمل سنويا [1].

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) :جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين ، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر

سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لقد إستهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي :

---

[1]- غرزي سليمة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 129

* إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه .

* إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج[1].

جدول يبين مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال	250

المصدر:source. programme de développment quinquennal 2010-2014

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره ، التكفل الطبي و تحسين ظروف السكن كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة ، كما خصص ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية ، دعم التنمية الريفية ، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ساهم هذا البرنامج في مجال الشغل بمبلغ قدره 350 مليار دج من إجمالي البرنامج لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة .

[1]- عثماني و بوحصان ، **دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مؤتمر بعنوان آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 ، سطيف 11-12 مارس 2013 ، ص 9-10

المبحث الرابع : آليات سياسة التشغيل في الجزائر :

أولا : برنامج التشغيل 1990–2000

عرفت الجزائر سنة 1987 أول برنامج تشغيل موجه لصالح الإدماج المهني للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة ممول من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية ، و صندوق المساعدة على تشغيل الشباب و حدد له هدف تحقيق 200000 منصب شغل لصالح الشباب البطال ، لكن و بعد سنين من عمر هذا البرنامج تم إدماج 100000 شاب بطال ، 60000 منهم في مناصب شغل دائمة و لم يتم إستهلاك الموارد المخصصة له إلا بنسبة ضئيلة [1].

و يعود إخفاق هذا البرنامج إلى جملة من الأسباب على رأسها نقص الخبرة لدى القائمين على هذا البرنامج كونهم لم يتعودوا على مثل هكذا برامج ذات بعد إدماجي ، بالإضافة إلى الطابع المركزي لهذا البرنامج و إفتقاره إلى هيئات محلية لإدارته،جاء هذا البرنامج ليقف على سلبيات البرنامج السابق1987 –1990 و ليواجه تحدي هذه الفترة التي تميزت بالإنتقالالتدريجي إلى إقتصاد السوق في ظل مؤشرات إقتصادية و مالية سلبية للغاية أهمها تدني المداخيل من العملة الصعبة ، ثقل المديونية الخارجية ، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري ، تقليص حجم الواردات و تسريح العمال من المؤسسات العمومية ، بالإضافة إلى الوضع السياسي و الأمني الذي عرقل الكثير من البرامج و كبد خزينة الدولة خسائر معتبرة ،و قد حدد المرسوم التنفيذي رقم 90–143 المؤرخ في 21 ماي 1990 الإطار القانوني للسياسة الجديدة ، و كذا مبادئها و أهدافها و وسائلها البشرية و المالية ، ففيما يتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها هذه السياسة يمكن حصرها في تفضيل الشغل المنتج و الدائم ، خلق الشغل بأقل تكلفة ، إضفاء الطابع المحلي على مبادرات التشغيل ، تفضيل الإدماج عن طريق التكوين .

قد نجحت هذه الهيئة إلى حد كبير في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها ، من خلال توفير الرعاية و الدعم اللازم لها ، و تذليل العراقيل و الصعوبات التي يواجهها.

أما أهدافها فتتمثل في تحقيق الإدماج المهني للشباب المؤهل عن طريق تشجيعه على خلق مناصب شغل في إطار ما يعرف بالتعاونيات الشبانية ، و توفير مناصب شغل للشباب غير المؤهل من خلال إدماجهم في مؤسسات عمومية و خاصة عن طريق عمليات التشغيل على أساس مبادرات محلية،و على الرغم من النجاح النسبي لهذا البرنامج في إدماج و توفير فرص عمل للعاطلين

---

[1]– زين العابدين معو ، مبروك ساحلي ، **سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها** ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 11 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، ص ، 152

إلا أن جملة من النقائص و العراقيل سجلت له فيما يتعلق بعدم إعتماد معايير قانونية واضحة و صارمة في تقديم القروض للشباب ، حيث بقيت 60 % من القروض الممنوحة دون تسديد ، و نتيجة لغياب الآليات القانونية اللازمة عجزت الدولة ممثلة في المؤسسات و الهيئات الممولة لهذه البرامج عن تحصيل الديون المترتبة عن هذه القروض ، و إذا كانت معظم المشاريع قد إتجهت نحو مجالات الإستثمار ذات الطابع الخدماتي بدلا من القطاعات المنتجة خاصة في الفلاحة و الصناعة و السياحة فإن بعض الشباب بلغ به الأمر أن قام ببيع العتاد الذي إستفاد منه دون إستعماله في الإنتاج ،لقد كان لإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 ثم تحويلها إلى وزارة قائمة بذاتها سنة 1994 دورا في صياغة إطار مؤسساتي يحظى بإستقلالية قانونية و مادية لإستقطاب الأيدي العاملة و إدماجها في عالم الشغل ، والشباب في بداية مشاريعهم فيما يتعلق بسبل التمويل و تحسين فرص الإستفادةمن العقار الموجه لنشاطات الإنتاج و الخدمات و غيرها من عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة أمام تفاقم مشكلة البطالة ، و من أجل مسايرة التوجه الليبرالي للإقتصاد الوطني تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة 1910–2000 أول الصيغ الجديدة للشغل و المتمثلة في :

– **عقود العمل محددة المدة** : لقد كانت النصوص القانونية و التنظيمية الصادرة في ظل نظام الاقتصاد الموجه تميل أكثر للعاملين ، و لا تعطي للمستخدمين مجالا لإمكانية تنظيم نشاطهم بالمرونة الكافية ، و خاصة في مجال التعاقد ، و تجلى ذلك من خلال القانون الأساسي العام للعامل المؤرخ في 15 أوت 1978 ، و كذا القانون 82–06 المؤرخ في 27–02–1982 ، حيث يكرسان مبدأ ديمومة علاقة العمل مع إمكانية اللجوء إلى التعاقد محددة المدة بصورة إستثنائية.

إلا أن القانون 90–11 الصادر بتاريخ 12–04–1990 أظهر توجها نحو التفتح الاقتصادي في تنظيم علاقة العمل بصفة عامة و على إطارها الزمني بصفة خاصة ، و ذلك من خلال المادة 12 من هذا القانون ، و قد تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 473/97 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1997 و المتعلق بالتوقيت الجزئي ، حيث حددت المادة 02 منه عدد ساعات العمل في الأسبوع و شروط رفع هذه المدة أو تخفيضها.

– **عقد العمل المنزلي** : نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/97 ، و المؤرخ في 08 ديسمبر1997 ، و يخضع لهذا النوع من عقود العمل كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع أو أشغال تحويلية أو تقديم خدمات لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر ، و يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة[1].

[1] – مفتاح صالح ،**أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990–2000)** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، فيفري 2004 ، ص 07.

– **وكالة التنمية الاجتماعية** :هيئة عامة محددة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلالية الإدارية و المالية ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 يونيو 1996 ، و ذلك لتعزيز النظام المؤسسي الذي أنشأته الدولة بهدف التدخل الاجتماعي ، من أجل التخفيف من التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن التغيرات الهيكلية خلال التسعينات[1] .

و أشارت المادتين السادسة و السابعة من مرسوم الإنشاء أن الوكالة تتولى الترقية و الإنتقاءو الإختيار و التمويل الكلي أو الجزئي عن طريق المساعدات أو أي وسيلة ملائمة أخرى تضمن [2]:

* الأعمال و التدخلات الموجهة للفئات الاجتماعية المحرومة و التنمية الاجتماعية

* كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية الأكيدة و يحتوي على كثافة عالية لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل .

* البحث و الإستطلاع و جمع المساعدات المالية و التبرعات و الهبات و الإكراميات من أي نوع سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية.

تنظيم الوكالة يشمل مدير عام يعين بمرسوم تنفيذي ، و كذا مجلس للتوجيه و لجنة للمراقبة و الهياكل التقنية و الإدارية التي تتكون على المستوى المركزي من 06 مديريات مركزية و خليتان ، أما على المستوى الجهوي فهي تتكون من شبكة تضم 11 وكالة جهوية (العاصمة ، عنابة ، ورقلة ، مستغانم ، تيارت ، بشار ، سيدي بلعباس ، باتنة ، بجاية ، المدية ، تبسة) إضافة إلى 237 خلية تضامن جوارية ناشطة ، و 39 خلية تضامن جوارية قيد الإنجاز،فأهداف الوكالة كبيرة و هامة بالنظر للفئات الاجتماعية التي تقصدها و لبلوغ هذه الأهداف و الوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم على مجموعة من الأجهزة التي تعتمد عليها و هي :

1- Agence de développement social. « présentation de l'ADS ».Disponible surHtt.//www.ads.dz/documents /ads_organization.htm#PRESENTATION.

2-المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في : 29 يونيو 1996 . الجريدة الرسمية . العدد 4 . السنة الثالثة و الثلاثون . الصادرة في 30 يونيو 1996 ص 19 .

*المنحة الخاصة بالتضامن ، و برنامج الإدماج المهني ، و جهاز نشاط التدخل الاجتماعي ، و جهاز الجزائر البيضاء ، و أعمال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة ، و التنمية المجتمعية ، و خلايا التضامن الجوارية[1].

ثانيا : آليات الشغل المعتمدة منذ سنة 2000 :

تشمل مؤسسات سوق العمل كافة أنواع السياسات المنظمة التي تؤثر على التفاعل بين عرض العمل و الطلب عليه ، كما تشتمل على مختلف الهيئات المعينة بتحديد الأجور و المزايا الاجتماعية الإلزامية و نظم التأمين عن البطالة و قانون الحد الأدنى للأجور و غيرها من تشريعات العمل التي تصبوا إلى تنشيط سوق العمل و إحداث التوازن فيه من جهة ، و من جهة إخرى مواجهة الخدمات و العوامل التي تؤثر على أداء سوق العمل و على نتائجه ، و المتمثلة أساسا في العمل الفقير ، الاقتصاد غير الرسمي ، المسائل المتعلقة بإدماج و تشغيل الشباب ، إنخفاض إنتاجية العمل ، هجرة العمالة [2].

أ)– **الوكالة الوطنية للتشغيل** :مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ن يعود تسييرها الشخصي و تغطيتها المالية إلى وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم : 42/71 المؤرخ في جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم : 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 [3].

المهمة الأساسية للوكالة هي تنظيم سوق العمل عن طريق الوساطة و التنسيق بين طالبي العمل و أصحاب العمل ، و قد تعزز دورها أكثر بصدور القانون 90/04 المؤرخ في : 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل ، حيث ألزم صراحة الوكالة الوطنية للتشغيل بضمان الخدمة العمومية للشغل في نفس الوقت عارضي العمل بتشغيل عروضهم لدى الوكالة ن لتتولى هذه الأخيرة بنفسها أو بالإعتماد على الوكالات الخاصة مهمة التنسيق بينهم و بين طالبي العمل من أجل ضمان قانونية التشغيل و نجاعته و إلى جانب المديرية العامة و عشرة وكالات جهوية.

تتضمن هيكلة الوكالة 157 وكالة محلية موزعة على كامل التراب الوطني و الجدول 5 يوضح تقسيم المهام بين المديرية العامة و الوكالات الجهوية.

---

[1]-Agence de développement Social.ibid

[2] – لجنة العمل و الشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي ، لجنة مناقشة موضوع المؤتمر ، **مسائل حول مؤسسات سوق العمل** ، 8 – 12 أبريل 2013 ، أديس أبابا ، ص 1-5

[3]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد **39** ، السنة السابعة و العشرون ، الصادرة بتاريخ : **12** سبتمبر**1990** ، ص 1225

و من أجل ضمان الخدمة العمومية للشغل و معرفة التطورات التي تطرأ على سوق الشغل ، تعتمد الوكالة الوطنية للتشغيل على نظام معلوماتي يسمح بالحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل بصورة دقيقة و منتظمة ، و قد سمحت لها الدراسات و التحقيقات التي تقوم بها الصورة دورية بإكتساب معارف و خبرات بالشكل الذي يسمح لها بتنشيط سوق العمل .

و من مهام الوكالة الوطنية للتشغيل نجد :

- التوجيه و الإعلام
—المراقبة التقنية
— جمع و معالجة المعلومات المختلفة عن سوق العمل

- إعلام ، توجيه و توفي الشغل لطالبي العمل
- توفير النصح و الإرشاد لأرباب العمل و ضمان الإتصال و التقرب من المؤسسات
- ضمان المتابعة الإدارية لعروض العمل و كذا تنصيب العاطلين و متابعتهم
- المساهمة في تنفيذ و تطوير سياسة الشغل وفق المخططات الحكومية

من خلال المهام المذكورة أعلاه تقوم الوكالة بدورها في التوجيه و تسعى بإستمرار إلى تحسينه خاصة ضمن مخطط إصلاح الوكالة في جانبه المتعلق مع المتعاملين ، و في هذا الإطار فإن إستقبال طالب العمل في كل وكالة محلية يكون عن طريق مستشار للتشغيل يقدم للبطال كل المعلومات التي يطلبها ثم فرص الشغل المتوفرة إبتداءا من كيفية ملء بطاقة السيرة الذاتية وصولا إلى توجيهه إما لمنصب متوفر و ملائم لقدراته و إما لأحد أجهزة التشغيل الأخرى إن أبدى إستعدادا لذلك و حتى إلى التكوين المهني إن كان بدون مؤهلات [1].

[1]- رابح بلعباس ، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966–2010**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص ديموغرافيا جامعة الجزائر 2006–2007، ص 49

ب)– جهاز المساعدة على الإدماج المهني :

وقوفا على سلبيات مختلف البرامج المتعتمدة في مجال التشغيل منذ 1990 خاصة تلك المتعلقة ببرنامج عقود ما قبل التشغيل تم إستحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني سنة 2008 ، ثم تدعم سنة 2011 بالمرسوم التنفيذي رقم 11–105 المؤرخ في : 06 مارس 2011 .

يتم تسيير هذا الجهاز من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع مديريات التشغيل في كل ولاية و يهدف أساسا هذا الجهاز إلى تحقيق الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و مساعدتهم على إكتساب خبرة مهنية في مجال تكوينهم مقابل أجر شهري يختلف حسب المستوى التعليمي لكل مستفيد ، كما أن إعتماد المقاربة المبنية على التمهين يسمح في نفس الوقت بتكوين المستفيد تكوينا جيدا ، و بتدعيم و تسهيل إندماجه بدرجة كبيرة في المؤسسة التي أمضى فيها عقد التمهين ، و من أجل تحقيق أهدافه يعتمد الجهاز على ثلاثة عقود:

***عقد إدماج أصحاب الشهادات cid:**

موجه إلى فئة خريجي مؤسسات التعليم العالي و كذا فئة التقنيين السامي المتخرجين من مراكز التكوين المهني و التمهين ، و تتقاضى الفئة الأولى 15000 دج شهريا في حين تتقاضى الفئة الثانية 10000 دج .

*** عقد الإدماج المهني cid :**

موجه على الشباب خريجي مراكز التكوين المهني و التمهين ، أو اللذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي ، و يتقاضون 8000 دج شهريا .

*** عقد تكوين إدماج cfi:**

موجه للشباب بدون تأهيل ، و يستفيدون من منحة شهرية بفئة 4000 دج ، و إن الأجر الذي يتلقاه المستفيد بموجب كل عقد من العقود السابقة يتعلق بالوظيف العمومي و المؤسسات ذات الطابع الخدماتي أما في حالة المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة تتغير طبيعة العقد من daipإلى cta بمعنى عقد العمل المدعم ، و يتقاضى بموجبه المستفيد أجرا مقسما بين إعانة الدولة و مساهمة المستخدم كما ياي[1]:

---

[1]–مدلس شكري ، **آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000–2014**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2017–2018 ، ص146

_ في حالة عقد إدماج أصحاب الشهادات :

12000 دج + مساهمة المستخدم و هذا بالنسبة لفئة الجامعيين ، و 10000 دج + مساهمة المستخدم بالنسبة للتقني السامي و تحدد مدة العقد ب 03 سنوات غير قابلة للتجديد .

_ في حالة عقد الإدماج المهني CIP:

يتحصل بموجبه المستفيد على إعانة بقيمة 8000 دج + مساهمة المستخدم.

_ في حالة عقد تكوين إدماج :

يتقاضى المستفيد 6000 دج كإعانة + مساهمة المستخدم ، و تحديد مدة العقد بسنة واحدة غير قابلة للتجديد[1].

ج)– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJبموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في : 08 سبتمبر 1996 ن حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة ، و جاء فيها مايلي[2]:

" عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96–14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تدعى في صلب النص **الوكالة** "

و تعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و حدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة ، و يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي او محلي بناءا على تقرير من مجلسها التوجيهي [3].

---

[1]–**المرجع السابق** ،ص147

[2]– المرسوم التنفيذي رقم **96–296**الصادرفي :**11** سبتمبر **1996** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد **52** ، المادة **01** ، ص 12

[3]–**المرجع السابق** ، ص 12

د)– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مؤسسة للضمان الاجتماعي ن أنشء سنة 1994 ، بموجب القانون رقم 94–188 المؤرخ في : 06 جويلية1994 [1].

و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، كما يوضع الصندوق تحت تصرف الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي ، يتكون هذا الصندوق إلى جانب المديرية العامة الموجودة في العاصمة من مصالح مركزية و مصالح محلية مهيكلة في شكل وكالات جهوية و أخرى محلية .

كما أن الغرض منه هو التكفل بالعمال المسرحين من مناصب عملهم لأسباب إقتصادية يستفيدون من نظام التأمين عن البطالة و الأجراء المنتمون إلى القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إراديةلأسبابإقتصادية ، إما في إيطار التقليص أو إنهاء نشاط المستخدم ، إلا أنه يستثنى من مجال الإستفادة الفئات المذكورة انصوص المواد3 و 4 و 5 من المرسوم التشريعي رقم 94–11 .

و في سنة 2003 كلف الصندوق CNAC بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03–514 المؤرخ في ك 06 ديسمبر 2003 تتمثل في دعم و مرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة و الذي تم رفعه مؤخرا إلى 55 سنة[2].

---

[1]– المرسوم التنفيذي رقم : **94–188** ، المؤرخ في **06**جويلية**1994** ، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد **44** ، الصادر في **07**جويلية**1994** .

[2]– المرسوم التشريعي رقم **94–11** المؤرخ في : **26** ماي **1994** ، ينص على التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية لأسباب إقتصادية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد **34،1994** ، ص13 .

هـ)– الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر :

تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04/13 المؤرخ في : 22 جانفي2004 المتعلق بآلية القرض المصغر ، و المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في : 22 جانفي2004 و المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، أين تم إستحداث الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ، ليتم تحويل تسيير شؤون هذه الوكالة من المزارة المكلفة بالتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08/10 المؤرخ في 27 جانفي2008.

كان الهدف الرئيسي من هذه الوكالة هو محاربة الفقر و التهميش و كذا مساعدة الفئات المحرومة عن طريق دعم التشغيل الذاتي و تشجيع العمل من المنزل (المرأة الماكثة في البيت) بالإظافة إلى إعادة المسجونين في الحياة العملية ، و بذل التقليل من حصة العمالة غير الرسمية و إدماجها في سوق العمل الرسمي ، من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة ، كما تمنحهم تكوين مجاني في تسيير المؤسسات إلى جانب تنظيم صالونات عرض و بيع لمنتجاتهم [1].

كما ان شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر هي :

* بلوغ سن 18 سنو فما فوق.

* عدم إمتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.

* إثبات مقر الإقامة.

* التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.

* عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما .

* القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط.

* دفع الإشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .

* الإلتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد القرض للبنك و مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

---

[1]-http.//www.angem.dz.

تمنح المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فترة إجراء لمدة ثلاث سنوات في حالة التمويل الثلاثي ، و تحصل على نفس الإمتيازاتالجبائية الممنوحة لتلك المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خاصة الجبائية منها ، وفق أحكام قانون المالية لسنة 2014 .

كما يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/16 المؤرخ في 22 جانفي2004 : ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقو إشعارا بإعانات الوكالة الوطني لتسيير القرض المصغر .

يغطي الصندوق بناءا على طلب البنوك المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالعجز ، و ذلك في حدود 85 بالمائة أين يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك و المؤسسات المالية في حقوقها إعتباراللإستحقاقات المسددة و في حدود تغطية الخطر.

يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدةمن طرف الوكالة الإنخراط في صندوق الضمان ، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع إشتراكاتهم لدى الصندوق [1].

[1]-http.//www.angem.dz.

خلاصة الفصل

إن مشكلة التشغيل هي مشكلة قديمة حديثة تتداخل أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية ، كما تتداخل الأبعاد الزمنية لحلها ، و من تم فإنه لا بد من النظرة المتكاملة و ليست الجزئية لهذه القضية للوصول إلى حل متوازن ، و لنجاح سياسات التشغيل لا بد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك و كذلك التنسيق بين كل القطاعات و الهياكل ، و تدعيم و تحفيز الإستثمار المولد لمناصب الشغل ، و العمل على عصرنة قطاع التشغيل و ربطه بسوق العمل .

إن الجزائر و رغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينات بدءا بالتعديل الهيكلي ، و تردي الوضع الأمني ، و تفاقم معدلات البطالة خلال هذه الفترة و تأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري ، إلا أنها قادرة على تجاوز المشكلة بمواردها البشرية و المالية عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة و التسيير الجيد لها .

الفصل الثاني :

دراسة تقويميةللوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أونساج

نظرا للتحولات و التطورات الاقتصادية سارعت الدولة الجزائرية إلى البحث عن آليات و مكانيزمات عملية لتفعيل دور الشباب من منطلق أن الإنسان هو المورد الأساسي لأي تطور إقتصادي و إجتماعي، و عليه قامت الجزائر بإنشاء أجهزة مساعدة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ترقية تشغيل الشباب من جهة ، و توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى .

و من أبرز هذه الأجهزة " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " بحيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيق الأهداف المرجوة منها و الهدف الرئيسي لإنشاء الوكالة هو مساعدة المؤسسات على تطورها.

المبحث الأول :محتوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج "

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة حكومية ذات طابع خاص ، أخذت من الهدف الذي تسعى الى تحقيقه وبلوغه تسمية لها ، فهو جهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسات المصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا لذلك [1].

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:هي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، مكلفة بتشجيع ودعم و المرافقة على انشاء مؤسسات ، و موجهة للشباب العاطل عن العمل ، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19–35 سنة ، و الحامل لمشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات [2].

تتسم الوكالة بالديناميكية في التسيير ، و يمكن نقلها الى اي مكان من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذبناءا على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل ، كما باستطاعتها تأسيس فرع جهوي أو محلي بناءا على توصية من مجلسها التوجيهي . فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة متخصصة في دعم الشباب البطال ومساعدتهم لخلق مشاريع مصغرة غير الأعمال الادارية وفقا لقدراتهم و مؤهلاتهم في النشاط الذي يكون منتجا ويحقق لهم أرباحا [3] .

تحتوي الوكالة على شبكة متكونة من 53 فرع موزعة على كافة التراب الوطني ، الشئ الذي سمح لها بتواجد قوي و عمل جواري لصالح انشاء مؤسسات مصغرة ، و فتح لها المجال للتقرب من الشباب المستثمرين وفقا للامكانيات النحلية في اطار وترقية الشراكة مع المؤسسات العمومية و المقاولين لكي تتمكن من تقديم أنشطتها و ممارستها بفعالية ، فقد يظهر مجهود الوكالة في بناء اقتصاد جواري في استغلال الموارد المحلية المتاحة ، و المساهمة في بلوغ النتائج المرغوبة ، و نتائج ايجابية جد فعالة في انشاء مؤسسات مصغرة .

---

[1]-زكرياء مسعودي ، حميداتو صالح ، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 18–19 أفريل2012 ، ص 11.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** على الموقع www.anseg.org.dz

[3]- شريف بقة و آخرون ، " **تحليل و تقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات في ولاية سطيف " في تمويل المشروعات الضعيفة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية** " سطيف : منشورات مخبر ، 2004 ، ص 129.

وفي شهر مارس 2011 ، وخلال اجتماع مجلس الوزراء ، تم وضع جديدة على الوكالة لتحقيق مرونة أكثر و ديناميكية أكثر ، زيادة عن ذلك تحفيز الشباب البطال قصد توجيههم للاستنجاد بعروض الوكالة التي هي نفسها التدابير المبرمجة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لكن هذه الإجراءات موجهة فقط لفئة الشباب [1].

وأهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد :

***الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب** : أنشئ في 30 ديسمبر 1996 ، له مهمة تمويل المشاريع بهدف ترقية وتدعيم الشباب بتقديم لهم قروض بدون فائدة قصد استكمال رأسمالهم الخاصبمشاريعهم ، كما تقوم البنوك و المؤسسات المالية بمنحهم قروض خلال فترة انشاء مشروعهم المصغر .

* **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض** : تدعيما لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنشئ صندوق الكفالة المشتركة لتغطية أخطار القروض المقدمة للشباب المستثمر ، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادر بتاريخ 1998/07/09. وضع تحت وصاية وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، ويكمن دوره في مساعدة المنخرطين فيه في استرجاع القروض للبنوك التي تقدم القروض لانشاء المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة ، ويتم في اطار صيغ التمويل الثلاثي[2].

و من مهام وكالة أونساج نجد : اعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن إستحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع و تحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية .

- ضمان تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة .

- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية و الشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم و ترقية المقاولاتية و المؤسسات المصغرة [3] .

---

[1]-مسعودي ، زكرياء ، حميداتو ، صالح ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 11 .

[2]-الطاهر بن يعقوب ، أمال مهري ، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حالة ولاية سطيف** ، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014 ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 11-12 مارس 2003 ، ص 11 .

[3]- مسعودي ، زكرياء ، حميداتو ، صالح ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 13 .

المبحث الثاني : الصيغ المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج "

1/ **التمويل الثنائي :**

الذي يتضمن مساهمة كل من صاحب المشروع و التي تتغير بتغير الاستثمار ، زيادة عن ذلك مساهمة الوكالة بمنح قرض بدون فائدة ، والجدول الموالي يوضح ذلك [1].

المستوى الأول :مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج .

المساهمة الشخصية	% 71
القرض بدون فائدة (الوكالة)	%29

المستوى الثاني :مبلغ الاستثمار يتراوح من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج .

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
% 72	% 28

[1] – Ministère du travail .de l'emploi et de la sécurité. ibid . page 7-8 .

2/ التمويل الثلاثي :يتمثل هذا الشكل من التمويل في :

* مساهمة شخصية يمنحها المقاول يتم تحديدها حسب المبلغ الاجمالي للمشروع .

* قرض بدون فائدة منح من طرف الوكالة .

* قرض بنكي تقوم الوكالة بتخفيض جزء من فوائده.

من هنا نقوم بتلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول :أقل أويساوي 5.000.000دج	% 01	% 29	% 70
المستوى الثاني : مابين5.000.001 دج و 10.000.000 دج	% 02	% 28	% 70

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

*كما شكل اخر للتمويل ، الذي هو التمويل الذاتي أو التمويل الخاص ، ففي هذه الحالة يقوم صاحب المشروع بتكفل بكل المشروع من خلال احضاره للحصص العينية المادية و المعنوية ، فهنا يكون رأس مال المؤسسة في يد صاحبها ، كما للوكالة الوطنية لدعم تشغيل دور في انشاء المؤسسة و يظهر ذلك في الاعانات الجبائية و الشبه جبائية التي تمنحها[1].

المبحث الثالث : الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

*** القرض بدون فائدة :**

يتعلق بصيغتي التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي المقدم منطرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

(1) – Ministère du travail . de l'emploi et de la sécurité .ibid . page 7 .

*** التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي :**

هنا تخفض نسب الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك و المؤسسات المالية لمستخدثي المؤسسات المصغرة ،فمستوى التخفيض لنسب الفائدة لا يبقى مستقرابل يتغير وفقا لنوع النشاط وموطنه ، حيث يتم تسديد نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني الوطني لدعم تشغيل الشباب باستشارة من المؤسسات الائتمانية ، أما بالنسبة للمستفيدين من القرض فيتحملون فارق نسبة الفائدة غير القابل للتخفيض.

الاستفادة من علاوة استثنائية لا تتجاوز 10 % من كلفة الاستثمار اذا ما كان المشروع يمتاز بخصوصية تكنولوجية أو ذو أهمية بالغة بخصوص التنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني .

الاستفادة من المساعدات التقنية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل دون انتظار أي مقابل[1].

*** الامتيازات الحبائية و شبه جبائية :**

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية و شبه جبائية هامة خلال فترة انجاز وتنفيذ المشروع المصغر منها الاعفاء من الرسم علىالقيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والاعفاء من حقوق عقود التسجيل و من الرسم العقاري على البيانات والاستفادة من المعدل المنخفض ب 5 % المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الانتاج المستوردة ، و خلال فترة التشغيل و الانتاج تستفيد أيضا هذه الوسائل المصغلرة من اعفاء أخرى منها :

- الاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافيومن الرسم على النشاط المهني . وتشمل هذه الاستفادة من :

في مرحلة انجاز المشروع :

فهناك اعفاءات تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذه الفترة منها :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات و الحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

---

[1]-عزيرو راشدة ، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر** ، مداخلة في الاقتصاد البنكي ، جامعة إبن خلدون ، تيارت ، 2012 ص 03.

●تطبيق المعدل المنخفض بنسبة 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

الإعفاء من دفع نقل الملكية على الاكتسابات العقارية و منحقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

في مرحلة إستغلال المشروع :

أما الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال ، فهي تتمثل فيمايلي:

●الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ، على الدخل الاجمالي و الرسم على النشاط المهني .
●تمديد فترة الاعفاء لمدة عامين عند ما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
●عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي يقدر ب :
70 %خلال السنة الاولى من الضرائب .
50 % خلال السنة الثانية من الضرائب .
25 % خلال السنة الثالثة من الضرائب .
●الاعفاء من الرسم العقاري على البيانات واضافات البيانات .
●الاعفاء من الكفالة المتعلقة لحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الامربترميم الممتلكات الثقافية[1].

في مرحلة التوسع : أي توسع الاستثمار ، حيث تستفيد المؤسسة المصغرة اعفاءات أهمها :

●الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .
●تطبيق المعدل المنخفض بنسبة 5 بالمائة فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار .

[1]-وردة مودع ، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة خلال الفترة 2004–2015**، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2016/2015 ، ص 115–116 .

وتجدر الاشارة الى ان قيمة القروض المقدمة وتكلفها تتباين بتباين مستوى التمويل و المناطق التي يتم فيهاالاستثمار ، وان مستوى التمويل والمناطق الخاضعة للاستثمار تكون على حساب قيمة القروض وتكلفتها فاذامالفتنا النظر الى المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 2 مليون دينار .

خصصت لها قروض بدون فائدة بقيمة 25 % من المبلغ الاجمالي للاستثمار ، بينما يكون الدعم المالي بدون فائدة بنسبة 20 % فقط للاستثمارات التي تفوق 2 مليون ، أما فيما يخص الاختلاف اختلاف المناطق فقد وضعت الوكالة فرق بين المتاطق الخاصة والمناطق الأخرى .

حيث أن نسبة استفادة المنجزة في المناطق الاولى من القرض بدون فائدة تكون بقيمة 20 % من المبلغ الاجمالي لتكلفة المشروع ، بالاضافة الى قرض بنكي بنسبة 72 %و الباقي يوفره المستثمر[1].

المبحث الرابع : تقويم عمل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

سنتطرق فيمايلي لعرض حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب موزعة أولا حسب عدد الشهادات المسلمة وعدد المشاريع المقاومة فعلا ،ومن ثم سنقوم بتوزيع المؤسسات الممولة حسب قطاعاتالنشاط .

1- حصيلة عدد المناصب الشغل المستحدثة في إطارالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتمويل45 مشروع يوميا كحد متوسط ، 66 % من هذه المشاريع يتحصل عليها الشباب ذو تكوين مهني ، في حين أن 18 % من المشاريع الممولة يتحصل عليها الجامعيين ، و 4 % منها تحصلت عليها النساء [2].

---

[1]-عزيرو راشدة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص05.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **إحصائيات رسمية خاصة بالوكالة** ، على الموقع الرسمي للوكالة : www.ansej.org.dz

كما أن 65 % من المشاريع الممولة لا تقل قيمتها الاستثمارية الأدنى عن 5 مليون دينار ، حيث أن 92 % من هذه المشاريع تحصل عليها المستثمرين الذين تتعدى سنهم 35 سنة ،لكن 2 % فقط من هذه المشاريع الممولة وصلت الى مرحلة التوسع.

– مناصب الشغل المستحدثة في اطار الوكالة من 1997 الى 2016 [1].

الفترة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة
منذ نشأة الوكالة الى غاية 2010/12/31	392670	% 44.71
2011	92682	% 10.55
2012	129203	% 14.71
2013	96233	% 10.96
2014	93140	% 10.61
2015	51570	% 5.87
2016	22766	% 2.59
المجموع	878264	% 100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوكالو الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **إحصائيات رسمية خاصة بالوكالة** ، على الموقع الرسمي للوكالة : www.ansej.org.dz

يوضح الجدول السابق عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1997 الى غاية 2016 ،حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة الى 878264 منصب شغل ،بنسبة 2011 بلغت عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الى 92682 منصب شغل ،بنسبة مئوية قدرت ب 10.55 % من مجموع المشاريع المستحدثة طوال فترة 1997 – 2016 ،وفي سنة 2012 بلغت مناصب الشغل المستحدثة الى 129203 منصب شغل بنسبة مئوية بلغت 14.71% وفي سنة 2013 تم استحداث 96233 منصب شغل ،بنسبة مئوية 10.96% ،وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة 2012 ،أما في سنة 2014 وصلت عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة إلى 93140 منصب شغل ،وبنسبة مئوية قدرت ب 10.61% ،وفي سنة 2015 قدرت عدد مناصب الشغل المستحدثة ب 51570 منصب شغل مستحدث ،بأهمية نسبية تقدر ب 5.87ب% ،في حين أن عدد مناصب المستحدثة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تصل الى 22766 منصب شغل ،وبنسبة مئوية تقدر ب 2.59% ،وتعد أضعف نسبة مقارنة بالسنوات التي ماقبلها .

2–حصيلة نشاط الوكالة في مجال الدعم المالي للمشاريع الإستثمارية

منذ تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 م تم إستحداث159114 مشروع إستثماري جديد في مختلف قطاعات النشاط[1].

الجدول رقم 11 :حصيلة نشاط الوكالة في مجال الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية منذ 1996 الى غاية سنة 2013.

نوع القطاع	الخدمات	نقل البضاعة	الحرف	الفلاحة	نقل المسافرين	الأشغال العمومية
عدد المشاريع	49294	27456	23872	16380	13958	11228
%النسبة	% 31	% 17	% 15	% 10	% 9	% 7
نوع القطاع	الصناعة	المهن الحرة	الصيانة	الري	الصيد البحري	//
عدد المشاريع	8431	3955	3506	428	616	//
% النسبة	% 5	% 2.49	% 2	% 0.27	% 0.39	//

[1]–معلومات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فرع بسكرة .

*وتجدر الاشارة الى أن الوكالة عبر شبكتها المتكونة من 48 فرع على مستوى كل الولايات ،وملحقاتها (28) التي استحدثت ابتداء من سنة 2009 على مستوى الدوائر بمختلف الولايات لتقريب الجهاز من الشباب و السماح لأكبر عدد منهم من الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها لهم ،وتقوم بمرافقتهم ومتابعة المستثمرين الجدد عبر مختلف مراحل انشاء المشروع .

لكن في المقابل يوجد نسبة 5% من أصحاب القروض التي منحتها الوكاة قد عجزوا عن تسديد ديونهم المستحقة ، من أصل 151 ألف قرض تم منحه انشاء الوكالة سنة 1996 ،مايقدر بـ 3781 مشروع مستحدث أعلن افلاسه ،وتوقف على النشاط لأسباب مختلفة ،وهي تمثل مانسبته2.6 %من العدد الاجمالي للقروض الممنوحة، قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنهاوفقا للتنظيم المعمول به .

بالاضافة الى ذلك تقدمت البنوك العمومية الخمسة المعنية بتمويل مشاريع تشغيل الشباب بطلبات تعويض لدى صندوق الضمان الذي أنشأته الدولة خصيصا لهذه الحالات ، من أجل تعويض 3876 قرضا اخر تخص مشاريع تمر صعوبات مالية وتسييرية اعاقتها على دفع ديونها ،أي بنسبة 2.6%من عدد المشاريع الممولة ،وبالتالي فان النسبة الاجمالية للمشاريع المستحدثة العاجزة تقدر بـ 5.2% ، وقد حصر المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أسباب تخلف تلك النسبة عن دفع مستحقاتها المالية الى ثلاثة حالات هي[1]:

1. الفئة الأولى :تتعلق بأصحاب المشاريع الاستثمارية التي فشلت مشاريعهم المنشأة ،وبالتالي وجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع ديونهم المتراكمة .

1. الفئة الثانية : تتمثل في أصحاب المشاريع الاستثمارية ، أخذت أموال القرض واختفت ،أو فضل بعضها السفر الى الخارج بتلك الأموال .

3. الفئة الثالثة : تتمثلفي أصحابالمشاريع الاستثمارية الذين قاموا بتحويلالقروض الى غير الوجهة المقررة لها.

[1]-معلومات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فرع بسكرة .

خلاصة الفصل :

ومن خلال ماسبق توصلنا الى استنتاج هو أن الوكالة تساهم بشكل كبير في خلق المؤسسات الصغيرة وتدعيمها عن طريق تقديم الدعم المالي و المعنوي اللازم لانشائها و حسن استمراريتها ،حتى تلعب الدور المنوط بها في التنمية المحلية المستدامة ، كما لعبت دور فعال في القضاء على البطالة و دفع الشباب للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني ،واستعادت البنوك و المؤسسات المالية مهمتها بين الأعوان الاقتصادية،وعملت على تنمية القطاع الفلاحي و الصناعي ،البناء،الأشغال العمومية ،قطاع الحرف ،الخدمات قطاع النقل وحتى قطاع العمل الحر .

خـــاتمـــة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة التشغيلية في الجزائر و دورها في إمتصاص البطالة ، حيث حاولت السياسة الجزائرية إنشاء المؤسسات المصغرة بإعتبارها مشروع جديد يوحي بالتوجه أكثر نحو تشجيع المبادرات الفردية ، و خلق مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة و تعمل على ترقية العمل الإنساني و تطويره بشكل يؤدي إلى خلق تراكم على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .

و ذلك من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تعتبر من أهم آليات التشغيل و القرض المصغر في الجزائر من حيث عدد المستفيدين منها ، حيث حاولنا أن نبين إلى أي مدى يمكن أن تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مكافحة البطالة و توفير مناصب شغل جديدة و المساهمة في إنعاش الاقتصاد و رفع مستوى الدخل القومي و بإعتبارها كأرضية واسعة و متجدد للتدريب و إعادة التدريب المهني و الإداري و حتى المالي ، و هي هيئة خاصة بالشباب ذوي مشاريع يسعون لإيجاد دعم مالي لتمويلها ، مختصة منذ تأسيسها في دعم و إنشاء المؤسسات المصغرة المنشأة في إطارها ، و هدفها الأول هو العمل على التخفيف من حدة البطالة .

من خلال ما سبق يتضح أهمية إجراء تقييم شامل لأداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف التعرف على النقائص الموجودة و العمل على معالجتها في المستقبل ، و على ضوء ما ورد في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول هذا الموضوع ، يمكن أن نصوغ هذه النتائج الآتية :

– حيث أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعبت دورا كبيرا في التخفيف من البطالة و خلق مناصب الشغل .

– حسب رأينا فإن الإعانات و الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الحافز الأساسي لإستقطاب الشباب للحصول على القرض من الوكالة .

– من خلال الإحصائيات التي قمنا بتحليلها بخصوص عدد مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر في إطار الوكالة الوطنية

لدعم تشغيل الشباب حسب مختلف قطاعات النشاط ، فقد تبين لنا أن القطاع الذي حظي بإهتمام الشباب أكثر في الجزائر هو قطاع الخدمات .

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم الآليات التي تستقطب الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم الآليات التي تستقطب الشباب في إنشاء مشاريعهم .

*** التوصيات :**

إنطلاقا من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة و بهدف إستخلاص و الخروج ببعض الفوائد من هذا البحث تم صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن ترفع من فعالية أداء وكالة أونساج في التقليص من حدة البطالة :

- تنظيم أيام إعلامية لصالح الشباب الراغب في الاستفادة من أونساج و تنظيم حملات تحسيسية للتعريف أكثر بالوكالة .
- الاستعانة بمصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لحل المشاكل .
- الاستفادة من الدورات التكوينية التي تنظمها وكالة أونساج .

قائمـة المراجـع

قائمة المراجع

1- باللغة العربية :

أ- الكتب :

1-أحمد هني ، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

2-محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية.

3- عبد المجيد قدري ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003.

4-شريف بقة و آخرون ، **" تحليل و تقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات في ولاية سطيف " في تمويل المشروعات الضعيفة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية "** سطيف : منشورات مخبر ، 2004 .

5-مدنيبنشهرة،" **الإصلاحالاقتصاديوسياسةالتشغيل :التجربةالجزائرية**"،دارالحامدللنشروالتوزيع،عمان -الأردن،**2008**

6- نور الدين حامدة ، صباح غربي ، **التكوين المهني و التشغيل في الجزائر** ، بسكرة : الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، 2011

ب- الرسائل و الأطروحات الجامعية :

7-شلالي فارس ،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 -2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005 .

8- غرزي سليمة ، **دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2008.

9- سليم عقون ، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف 2009 .

10–رابح بلعباس ، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966–2010**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص ديموغرافيا جامعة الجزائر 2006–2007 .

11– مدلس شكري ، **آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000–2014**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017– 2018 .

12– وردة مودع ، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة خلال الفترة 2004–2015**، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2016/2015 .

ج– المجلات و المؤتمرات و الملتقيات

13–التقدم في مجال التنمية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، الجزائر المغرب تونس ، السداسي الثاني 2004 .

14–زين العابدين معو ، مبروك ساحلي ، **سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها**، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 11 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر .

15–مفتاح صالح ،**أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990–2000)**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، فيفري 2004

16– عثماني وبوحصان ، **دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر بعنوان آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001–2014، سطيف 11–12 مارس 2013.

17–لجنة العمل و الشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي ، لجنة مناقشة موضوع المؤتمر ، **مسائل حول مؤسسات سوق العمل**، 8 –12 أبريل 2013 ، أديس أبابا .

18–زكرياء مسعودي ، حميداتو صالح ، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 18–19 أفريل2012 .

19– راشدة عزيرو ، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر**، مداخلة في الاقتصاد البنكي ، جامعة إبن خلدون ، تيارت ، 2012 .

20–الطاهر بن يعقوب ، أمال مهري ، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حالة ولاية سطيف**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010–2014 ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 11–12 مارس 2003 .

هـ– القوانين و المراسيم :

21–المرسوم التنفيذي رقم **232/96**المؤرخ في :**29**يونيو **1996**. الجريدة الرسمية . العدد **4**. السنة الثالثة و الثلاثون . الصادرة في **30**يونيو **1996**.

22–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد **39**، السنة السابعة و العشرون ، الصادرة بتاريخ

12سبتمبر **1990**.

23– المرسوم التنفيذي رقم **96–296**الصادر في :**11**سبتمبر **1996**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد **52**، المادة **01**.

24– المرسوم التنفيذي رقم : **94–188**، المؤرخ في **06**جويلية**1994**، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد **44**، الصادر في **07**جويلية**1994**.

25– المرسوم التشريعي رقم **94–11**المؤرخ في : **26**ماي **1994**، ينص على التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية لأسباب إقتصادية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد **34**، **1994** .

26-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**أمر رقم 71–42 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1391 الموافق ل 17 يونيو سنة 1971** ، العدد 53 ، الصادر في 06 جمادى الأولى عام 1391 الموافق ل 29 يونيو سنة 1971 ، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة.

و– مواقع الأنترنات :

27–الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** على الموقع www.anseg.org.dz

28-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوكالو الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، **إحصائيات رسمية خاصة بالوكالة** ، على الموقع الرسمي للوكالة : www.ansej.org.dz

قائمة المراجع

ن– التقارير :

29– معلومات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فرع بسكرة .

2– باللغة الفرنسية :

30– Agence de développement social. « présentation de l'ADS ».Disponible surHtt.//www.ads.dz/documents /ads_organization.htm#PRESENTATION.

31– Ministère du travail . de l'emploi et de la sécurité . agence national de soutien à l'emploi des jeunes . manuel des procédure d'accompagnement .2016 . page 7-8 .

32–Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL," **Economie du Travail**", Armand colin, Paris, **1990**

الفـــهرس

الفهرس

مقدمة عامة.....01

الفصل الاول :

سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول :مفهوم سياسة التشغيل في الجزائر.....09

المبحث الثاني : أهداف سياسة التشغيل في الجزائر.....09

المبحث الثالث :تاريخ سياسة التشغيل في الجزائر.....10

المبحث الرابع :آليات سياسة التشغيل في الجزائر.....19

الفصل الثاني :

دراسة تقويميةللوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " أونساج "

المبحث الأول :محتوى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج ".....32

المبحث الثاني :الصيغ المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " أونساج ".....34

المبحث الثالث :الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.....35

المبحث الرابع :تقييم وكالة أونساج على أرض الواقع 38

خاتمة.....44

قائمة المراجع.....47

الفهرس.....52